نص اتفاقية جدة

أغسطس ١٩٦٥

إن الهدف الذى قصد اليه الرئيس جمال عبد الناصر فى مباحثاتهما التى تمت فى جدة أيام ٢٢ و٢٣ و٢٤ أغسطس ١٩٦٥ هو التمكين للإرادة الحرة للشعب اليمنى حتى تكون قادرة على خدمة الآمال الكبيرة لهذا الشعب العربى المجيد وتوفير جو السلام الذى يعطى هذه الآمال موضوعيا المناخ الملائم للنمو والازدهار، هذا فضلا عن إزالة كل مسبب للخلاف الطارئ بين الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وتوثيق الروابط التاريخية بين شعبيهما وتأكيد الحرص على الرغبة الأكيدة فى صون هذه الروابط من مضاعفات أى مسبب للخلاف.

وفيما يخص علاقات الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية بالموقف الحالى فى اليمن فإن الملك فيصل والرئيس عبد الناصر- بعد الاتصال بكل ممثلى الشعب اليمنى وقواه الوطنية والتعرف على رغباتهما – يريان أن طريق الحق والأمان لمواجهة المسئولية تجاه الشعب اليمنى وضمانا للهدف الذى قصد اليه من الاجتماع، يتحقق على النحو التالى:

١- يقرر ويؤكد الشعب اليمنى رأيه فى نوع الحكم الذى يرتضيه لنفسه وذلك فى استفتاء شعبى فى موعد أقصاه ٢٣ نوفمبر ١٩٦٦.

٢- تعتبر المدة الباقية حتى تاريخ الاستفتاء فترة انتقالية بقصد الإعداد والترتيب للاستفتاء المذكور.

٣- تتعاون المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية المتحدة فى تشكيل مؤتمر انتقالى يتكون من خمسين عضوا ويمثل جميع القوى الوطنية وأهل الحل والعقد للشعب اليمنى بعد التشاور مع الفئات اليمنية المختلفة حسب ما تم الاتفاق عليه. ويجتمع المؤتمر المذكور فى مدينة حرض يوم ٢٣ نوفمبر ١٩٦٥ وعلى هذا المؤتمر القيام بالمهام التالية:

أ- تقرير طريقة الحكم فى فترة الانتقال وحتى إجراء الاستفتاء الشعبى.

ب- تشكيل وزارة مؤقتة تباشر سلطات الحكم خلال فترة الانتقال.

ج- تقرير شكل ونظام الاستفتاء الذى سيتم فى موعد أقصاه ٢٣ نوفمبر ١٩٦٦.

٤-تتبنى الحكومتان قرارات المؤتمر الانتقالى اليمنى المذكور وتدعمانها وتتعاونان فى إنجاح تنفيذهما وتعلنان من الآن عن لجنة محايدة منهما معا للمتابعة والإشراف على الاستفتاء وذلك فيما إذا قرر المؤتمر ضرورة لوجود مثل هذه اللجنة المحايدة.

٥- تقوم المملكة العربية السعودية على الفور بإيقاف كافة عمليات المساعدة العسكرية بجميع أنواعها أو استخدام الأراضى السعودية للعمل ضد اليمن.

٦- تقوم الجمهورية العربية المتحدة بسحب كافة قواتها العسكرية من اليمن فى ظرف عشرة شهور ابتداء من يوم ٢٣ نوفمبر ١٩٦٥.

٧- توقف الاشتباكات المسلحة فى اليمن فورا وتشكل لجنة سلام مشتركة من الجانبين تقوم بما يأتى:

أ- مراقبة وقف إطلاق النار بواسطة لجان خاصة للمراقبة.

ب- مراقبة الحدود والموانى وإيقاف المساعدات العسكرية بجميع أنواعها، أما المساعدات الغذائية فتتم تحت إشرافها. وللجان المراقبة المذكورة أن تستخدم وسائل التنقل اللازمة ويمكن لها أن تستخدم بحرية الأراضى اليمنية كما يمكنها أن تستخدم الأراضى السعودية إذا دعت الضرورة لذلك.

٨- تتعاون المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية المتحدة وتعملان ايجابيا على تأمين تنفيذ هذا الاتفاق وفرض الاستقرار فى الأراضى اليمنية حتى إعلان نتيجة الاستفتاء وذلك بتخصيص قوة من الدولتين تستخدمهما اللجنة عند اللزوم للقضاء على أى خروج على هذا الاتفاق أو أى عمل على تعطيله إو إثارة القلاقل فى سبيل نجاحه.

٩- بغية دفع التعاون بين الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية الى التقدم واجتياز المرحلة الحالية الى الوضع الطبيعى كما كانت وكما ينبغى أن تكون عليه العلاقات بين البلدين يتم اتصال مباشر بين الرئيس جمال عبد الناصر والملك فيصل لتلافى حدوث أى مصاعب تقف فى طريق تنفيذ هذا الاتفاق.